

الجمهورية التونسية

وزارة الداخلية

منشور مشترك عدد 4 بتاريخ 19 جانفي 2000

من وزير الداخلية والصحة العمومية
الى السادة

- ضباط الحالة المدنية
- مديري المؤسسات الصحية العمومية والخاصة
- مديري الإدارات الجهوية للصحة العمومية
- مدير المعهد الوطني للصحة العمومية
- رئيس المجلس الوطني لعمادة الاطباء

الموضوع : حول كيفية استعمال النموذج الخاص بالشهادة الطبية للوفاة .
المراجع : الامر عدد 1043 لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999 المتعلق بضبط
النموذج الشهادة الطبية للوفاة والبيانات التي يجب أن تتضمنها .
المصاحبي : نموذج .

وبعد ، تطبيقا للامر عدد 1043 لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999 المتعلق
بضبط أنموذج الشهادة الطبية للوفاة والبيانات التي يجب أن تتضمنها ، وإعتبارا
للأهمية البالغة التي تكتسبها الشهادة الطبية للوفاة في تحديد الأسباب المباشرة وغير
المباشرة للوفاة بما يمكن من التعرف على الأمراض ويساعد على إرساء سياسة صحية
تفكّن من القضاء على هذه الأمراض أو الحد منها والتقليل بالتالي من نسبة الوفيات ،
فإن هذا المنشور يهدف إلى مزيد التعريف بهذه الشهادة من حيث مكوناتها وما تضمنتها
من عناصر إسترشادية ومن حيث الأطراف المتعدهة بإستقلالها

1 - مكونات الشهادة الطبية للوفاة :

تنقسم هذه الشهادة الى جزئين ، جزء أول خاص بمصالح الحالة المدنية فيما يخص الجزء الثاني لمصالح وزارة الصحة العمومية .

1 - الجزء الأول : (المخصص لمصالح الحالة المدنية)

ويتضمن هذا الجزء إرشادات تخص هوية الطبيب الذي عاين الوفاة وكذلك تاريخ وساعة ومكان حدوثها .

وبالإضافة الى ذلك يتضمن هذا الجزء بيانات حول هوية المصريح بالوفاة ، إضافة الى هوية المتوفى مع بيان حالته المدنية وجنسيته وكذلك المنطقة البلدية أو المعتمدية التي ينتمي إليها .

2 - الجزء الثاني : (المخصص لمصالح وزارة الصحة العمومية)

ويحتوي هذا الجزء ، على معلومات طبية سرية لا يذكر فيها اسم المتوفى ، وبناءً على بدوره الى نصفين :

⁴ نصف علوي : يتضمن معلومات تحرر بصفة آلية عن طريق النسخ عند تعميم الجزء ، المخصص لمصالح الحالة المدنية .

⁴ نصف سفلي : ينقسم إلى فرعين

- فرع أول : يتعلق بأسباب الوفاة وينقسم بدوره الى قسمين ، قسم أول يهتم بالأمراض التي تسببت مباشرة في الوفاة مع وجوب التمييز بين السبب الأصلي والسبب الذي حتم تلك الوفاة وقسم ثان يتعلق بالحالات المرضية والعوامل الفيزيولوجية التي ساعدت على حدوث الوفاة .
- فرع ثان : يحتوي على إرشادات إضافية مثل الحمل أو حوادث الشغل وبيانات أخرى لم تذكر في الفرع الأول .

ومن ناحية أخرى يتضمن ظهر الجزء الثاني معلومات عن كيفية تعميم الجزء الإداري وتعلق من جهة بصورة المانع الطبي الشرعي للدفن والمتمثلة في حالة الانتحار أو الوفاة المشتبه فيها التي قد يكون مصدرها جريمة والمعلوم أنه في هذه الصورة توضع الجثة تحت تصرف العدالة وتعلق كل مراسم الدفن حتى إذن السلطات القضائية وتعلق من جهة أخرى بفرضية وضع الجثة داخل تابوت مغلق وذلك في صورة وفاة منجزة عن أمراض معدية وبائية أو خمجية مثل الهيضة وداء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) وداء الكلب والتهاب الكبد الحموي (الفيروسي) ما عدا الـ المنيف أو المؤكّد والحمى النزفية الحموية (الفيروسيّة) .

ومن جهة أخرى يحتوي ظهر الجزء الثاني للشهادة على أمثلة لكيفية تعميم الجزء الطبي للشهادة .

II - الأطراف المتعمدة باستغلالها :

1 - بالنسبة للأطباء :

ينبغي على كافة الأطباء الذين يعاينون الوفاة القيام بتعمير الشهادة بأكملها ، مع طي الورقة المتضمنة للمعلومات السريّة دون إخفاء الورقة الفوقية المخصصة لمصالح الحالة المدنيّة .

كما يتولون إثر ذلك تسليم هذه الشهادة الى عائلة المتوفى التي تقوم بدورها بتسليمها الى مصالح الحالة المدنيّة .

أما في صورة وجود جثة مجهولة الهوية أو لم يتقدم أحد للتعهد بها فإن الشهادة الطبيّة تسلم للوالي أو لرئيس البلدية مكان حدوث الوفاة .

ب - بالنسبة لضباط الحالة المدنيّة :

يتعين على ضباط الحالة المدنيّة الإحتفاظ بالجزء الفوقي المخصص لمصالح الحالة المدنيّة ، كما يتعين عليهم إرسال الورقة المتبقية فوراً الى المعهد الوطني للصحة العمومية وذلك بالعنوان التالي : 5 - 7 نهج الخرطوم - 1002 - تونس البلفيدير

وينطبق هذا الإجراء حتى في صورة وجود الجثة مجهولة الهوية والتي نصت عليها الفقرة السابقة :

ج - بالنسبة للمعهد الوطني للصحة العمومية :

يتم تسليم الشهادة الى طبيب الصحة العمومية المكلف بمتابعة أسباب الوفاة . ويقوم هذا الطبيب بفتح الورقة السفلية للشهادة للتعرف على أسباب الوفاة الحاصلة ويقوم بتسجيل ذلك مباشرة بالحاسوب .

ويتم على هذا النحو ترقيم الأمراض المشخصة من قبل الأطباء على الشهادت الطبية للوفاة بصفة متناسقة ومركزة على المستوى الوطني بواسطة برمجية « ستيكس » (STYX) طبقاً للترقيم المتضمن بالتحوير العاشر للتصنيف الدولي للأمراض المعد من قبل المنظمة العالمية للصحة .

ويتضمن هذا التصنيف أحكاما دقيقة لتمييز السبب الأولي للوفاة عن السبب المباشر للوفاة بما يتلاءم مع ما يرد في الشهادة الطبية للوفاة .

وعلى هذا النحو سيتضمن بنك الإحصائيات خفي الإسم معلومات إجتماعية ديموغرافية ومعلومات طبية وذلك من شأنه أن يساعد المعهد الوطني للصحة العمومية في تركيز الإحصاء الوطني لأسباب الوفاة الذي سيقع إعداداه بصفة متواصلة ويتم إبلاغه الى كل الأطراف المعنية .

وحرصا على تدعيم العمل الوقائي قصد المحافظة على صحة الفرد والمجتمع ، فإننا نهيب بكم للسهر على تطبيق ماورد بهذا المنشور بكامل الدقة والتحريري .

والسلام

وزير الصحة العمومية

وزير الداخلية

وزير الصحة العمومية

الإمضاء . الدكتور الهادي مهني

محمد الله القلال